فالتقديم ولايبسط احدكم ذراعيه فينبسط انبساط ذراعي الكلب حيث بسطها
ثم الغرض من هذا التشبيه بيان قبح هذه الهيئة من المثلي ففيه تنفير عظيم من هذه
الهيئة في الصلوة لان المنبسط يشبه الكلب ويشرع بالتهاون بالصلوة وقلة الاعتناء
بها ويدخل في هيئة الكمال الشرح اعتدلوا ايها المؤمنون في سجودكم ولطفها
توا فيه بحيث يحصل السكون لاعضائكم وينعدم الحركة الحاصلة لجوارحكم حين
الانتقال ولايفرش احدكم ذراعيه في السجود مثل افتراش الكلب التفريع دل
الحديث الشريف على ان الطمانينة في السجود امر مهم في الشرع وهي عند ابي حنيفة
ومحمد سنة على تخريج الجرخاني وواجب على تخريج الكرخي وقد سبق وجههما وان الاصح
الوجوب لان المشايخ قالوا لو تركها سهوا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشد
الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب فيدل
على الوجوب وكذا الحال في طمانينة الركوع فاذا عاد يكون الفرض الثاني الاول وكذا
في الظهيرية وقال ابن الهمام تكون الفرض هو الاول ويكون الثاني جابرا للاول وجعله
الثاني يقتضي عدم سقوط بالاولى وهو لانهم تركي الركن لا الواجب لواجب الا ان يقال
ان ذلك امتنانا من الله تعالى ان يحتسب الكامل وان تاخر لما علم سبحانه وتعالى
انه سيوقع وقال شمس الائمة السرخسي انه يلزم الاعادة ولم يتعرض ان الفرض
هو الثاني والاول وقد سبق ان التقديل فرض عند ابي يوسف تبطل الصلوة بتركه ودل
الحديث الشريف ايضا على ان بسط الذراعين في السجود منهي ولذا اعتد في الهداية
افتراش ذراعيه من مكروهات الصلوة لقول ابي ذر رضه نهاني خليلي عن ثلث
ان انقر نقر الديك وان اقعي اقعاء الكلب وان افترش افتراش الثعلب والسنة
في السجود ان يكبر ويسجد فيضع اولا ما كان اقرب الى الارض فيضع اولا ركبتيه
ثم يديه ثم وجهه وقال بعضهم يضع انفه ثم جبهته ويرفع اولا ما كان اقرب الى

السماء

الركوع نهايا معتبرة في حق سقوط الترتيب

مرتفعان منه بحالته

السماء غير فهما اولا وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وان يعتمد بيديه على الارض في حال السجود
لان وائل بن حجر رضه وصف صلوة النبي عليه السلام بقوله فسجد واذعم على راحتيه
ورفع عجيزته وان يسجد على انفه وجبهته لانه عليه السلام واظب عليه فان اقتصر
على احدهما جاز عند ابي حنيفة فان كان الذي اقتصر عليه هو جبهته جاز باتفاق علمائنا
خلافا للشافعي وان كان الانف جاز عند ابي حنيفة ويكره ولم يجز عندهما الا من عذر
وهو رواية اسد بن عمرو رضه عن ابي حنيفة لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة
اعظم وعد منها الجبهة اي اليدين والركبتين والقدمين والجبهة قبل كيف يستقيم الاستدلال
بهذا الحديث وانه لو ترك وضع اليدين والركبتين جازت سجدته بالاجماع وهذه الاربعة
من تلك السبعة واجيب بانه الاستدلال به انما هو على ان محل السجدة هذه الاعضاء لا
على ان وضعها لازم لا محالة والانف غير هذه الاعضاء المذكورة فلا يكون محلا للسجدة وفي
حنيفة ان السجدة يتحقق بوضع بعض الوجه لانه وضع جميعه غير ممكن لان الانف والجبهة
عظمان ناتئان يمنعان وضع الجميع واذا تعذر وضع الكل كان الماء موريه وضع البعض
الا ان الحذاق حرجا بالاجماع اذ التعظيم لم يشرع بوضعها فبقي الانف والجبهة تصلح
محلا للسجود فكذلك الانف وهذا لان الانف لا يخلو اما ان يكون محلا للفرض اولا
لا سبيل الى الثاني لان الفرض ينتقل اليه بالاتفاق عند العذر ولو لم يكن محلا لما انتقل
كالذقن بل انتقل الفرض الى الايماء كما لو كان بهما عذر فقيل الاول ويجوز الاقتصار
عليه كالجبهة والمذكور في مارو من الخبر هو الوجه في المشهور فيكون الانف والجبهة داخلين
على السواء ولو اكتفى بالجبهة جاز فكذا لو اكتفى بالانف ثم وضع اليدين والركبتين سنة عندنا
لتحقق السجود بدونهما لان الساجد لهم لين وضع الوجه على الارض وقد روي انه عليه
الصلوة والسلام قال مثل الذي يصلي وهو عاقص شعره كمثل الذي يصلي وهو مكتوف
فالتعليل يدل على نفي الكمال دون الجواز وقال زفر والشافعي ان وضع اليدين والركبتين